هـل سيختفـي دجلة والفـرات بعد عشـر سنوات ؟

نـائـب رئـيـس الـــوزراء يـؤكـد فشـل الـتـوصـل إلى حـلٍ لمشـكلـة المـيـاه

□ بغداد / المدى

قال نائب رئيس الوزراء العراقي روز نوري شاويس خلال ترؤسه اجتماعاً مشتركاً بين وفد متخصص من الأمم المتحدة بدأ زيارة الى بغداد بطلب من حكومتها وممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق وممثلين عن وزارات الزراعة والخارجية والموارد المالية وحكومة كردستان:إن معظم المياه الواردة إلى العراق تصله عن طريق الأنهر المشتركة مع الدول المتشاطئة، إذ ان حوالي ٦٨٪ من إيرادات حوض نهر دجلة و ٩٧٪ من إيراد نهر الفرات تصل من تركيا و سوريا وإيران.

وأضاف أنه نتيجة لتوسع استخدامات المياه في تلك الدول، وغياب الاتفاقيات التي تحدد حصة كل بلد من تلك المياه، وكون العراق دولة المصب، فقد تأثر بإجراءات الدول الواقعة في أعلى المجرى. واشار الى انه قد نتج عن ذلك نقص في إمدادات المياه الواصلة إلى العراق حيث سيكون المتاح من المياه في عام ٢٠١٥ كمية (٤٤) مليار متر مكعب فقط، وهي تمثل نسبة ٥٥٪ من الإيراد الطبيعي، وسوف لن تغطي الاحتياج المائي المطلوب عندئذ والبالغ بحدود (٧٠) مليار متر مكعب.

وأكد المسؤول العراقي ان بلاده حاولت ومنذ اوائل الستينات من القرن الماضي الدخول مع الدول المتشاطئة (تركيا وسوريا) في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل الى اتفاق يضمن حصص البلدان الثلاث في مياه النهرين المشتركين طبقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية إلا إنها لم تثمر ولحد الآن بالتوصل إلى اتفاق يحدد حصة كل دولة.

وقال إن هناك أكثر من ٣٠٠ اتفاقية دولية حول اقتسام المياه في العالم حيث توفر هذه الاتفاقيات أساسا متينا لأي اتفاقيات أخرى بما في ذلك المتعلقة بنهري دجلة والفرات وتؤكد هذه الاتفاقيات عدم جواز إلحاق الضرر بالدول المتشاطئة الأخرى سواء من حيث كمية المياه أو نوعيتها.

وأوضح أن حوضي دجلة والفرات يشكلان جزءا لا يتجزأ من البيئة والنظام الإيكولوجي في تركيا وسوريا والعراق وكان أساس لحضارة وادي الرافدين، وقال ان المعلومات المتوفرة تبين بان الأنشطة المتعلقة بالمياه والزراعة لها نتائج تمتد اثارها على نطاق حوضي النهرين حيث أن مشاريع البنية التحتية الكبرى وتغيير استخدامات الأراضي والفيضانات والجفاف والتآكل والتلوث واستصلاح الأراضي وتصريف المياه واستخراج المياه وغيرها، قضايا متداخلة وهي جميعاً ذات أثر مباشر على سلامة و سلوك النهر.

وأشار إلى أن منهج حوض النهر في إدارة المياه يعتبر أحد السبل التي يمكن من خلالها تحقيق المنافع الاقتصادية وإتاحة الفرص الإنمائية للجميع مع الحفاظ في الوقت نفسه على سلامة البيئة والخصائص الاجتماعية الثقافية لسكان الحوض ومن شأن ذلك أن يجمع بين الشعوب ويوحدها حول ما يصب في مصالحها المشتركة ويلزم كل دولة بتبني برامج متكاملة لإدارة المياه على المستوى الوطني ويجعل من ملف المياه جسرا للسلام والتعاون بين الدول المتشاطئة.

وأشار شاويس الى ان الحكومة العراقية قد طلبت من الأمم المتحدة توفير الدعم في بناء قدرة تفاوضية وطنية في مجال المياه الدولية المشتركة عن طريق ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة وقد تمت الاستجابة لهذا الطلب عندما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم ورشة عمل في أربيل للفترة مطلع نيسان (ابريل) الماضي. وقال إن تلك الورشة قد تمخضت عن توصيات بضرورة الاستمرار بالاستعانة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض توفير الدعم الدولي للموقف التفاوضي وبناء مهارات التفاوض مع تأسيس إطار للمؤسسات الفاعلة واللازمة لعملية التفاوض.. والإسراع بتشكيل المجلس الوطني للمياه لما له من أهمية بالغة في دفع عملية التفاوض واتخاذ القرارات المهمة في قضية المياه.. وتسمية الفريق التفاوضي وإعداده والعمل على تدريبه وتطوير مهاراته وقابليته من خلال الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.. إضافة الى إعداد آلية فنية وقانونية لجمع المعلومات حول المياه المشتركة في دول المتشاطئة لضمان وصول المعلومات الصحيحة إلى متخذي القرار.

وشدد على أن الحكومة العراقية تولي بالغ الاهتمام الى موضوع المياه وهي تضع جميع الإمكانيات لرعاية هذا النشاط من خلال لجنة الشراكة مع المجتمع الدولي وبالتعاون مع جميع ذوي العلاقة من الجانبين العراقي والدولي.

ومن جهته، قال عز الدين الدولة وزير الزراعة العراقي إن دراسات لحكومة بلاده تتوقع أن لا يجد سكان المحافظات مياها صالحة للشرب أو الزراعة في دجلة والفرات بعد ١٥ إلى ٢٠ عاما، واشار الى إن العراق يحاول إدخال وسائل حديثة في الزراعة والري لترشيد استهلاك المياه والتغلب على النقص.

ويؤكد مسؤولون عراقيون أن نقص المياه يشكل تحديا كبيرا للعراق بسبب زيادة السكان ونضوب الموارد وشح الأمطار وازدياد التصحر. وواجه إنتاج القمح والأرز صعوبات في العامين السابقين بسبب ارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى قلة المياه في نهري دجلة والفرات. وبدأ العراق معاناته مع الجفاف قبل عقدين تقريبا وكان أسوأ الأعوام في ٢٠٠٨، ويحذر مسؤولون أن البلاد قد تواجه ثلاث سنوات أخرى من الجفاف بسبب ارتفاع درجات الحرارة في العالم.

يذكر أن مشكلة المياه بين الدول الثلاث قد بدأت حين باشرت تركيا ثم سوريا وضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات، ففي عام ١٩٦٦ قامت تركيا ببناء سد كيبان الذي بلغ حينه سعة الخزن فيه الى ٣٠،٥ مليار متر مكعب، وإنشاء محطة كهربائية قوتها خمسة مليارات كيلو واط.. اما سوريا فقد قامت ببناء سد كبير على نهر الفرات يسمح بتخزين المياه بحجم إجمالي قدره ١١،٩مليار متر مكعب ومحطة كهربائية بقوة ٨٠٠ ألف كيلو واط.

وبذلك بدأت كل من تركيا وسوريا بتنفيذ مشاريعها باستغلال مياه الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه النهر والتي قدرها الخبراء حينها ب ١٨ مليار متر مكعب من المياه، مما دفع العراق إلى السعي لإجراء مفاوضات وعقد اتفاقيات لتحديد الانتفاع بمياه النهر بين الدول الثلاث، الا ان جميع اللقاءات والمحاولات قد باءت بالفشل.

النقص في إمدادات المياه الواصلة إلى العراق ينعكس سلبا على دجلة والفرات

تجمعـات شبابيّـة تحـذر مـن ثـورة ضـد الفسـاد وســرقـة أمـوال الـعـراق

□ بغداد / المدى

أكد هاني عاشور مستشار القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي أن "استمرار النهب والفساد المالي والإداري مع تزايد البطالة ومعدلات الفقر وقلة فرص العمل سيؤدي الى ثورة فقراء مفاجئة مزلزلة لا يستطيع أحد الوقوف بوجهها."

وأضاف في تصريح لـ"إيلاف" أن الكشف عن ملفات النهب والفساد ومحاربة المنتقدين والمنادين والعاملين على منع هذا الفساد وتحجيمه قد جعل المواطن العراقي في حالة يأس وإحباط "تنذر بتفجر ثورة فقراء عراقية مفاجئة وغير محسوبة النهايات بعد أن بلغ حجم الفساد معدلات تتجاوز نصف الميزانية العراقية مع عدم وجود آليات لمنعه".

وأشار إلى أن وضع العراق في موقع الدولة الرابعة الأكثر فسادا في العالم لم يلق بالمقابل خطة حكومية لمنع الفساد تتفق عليها الاطراف السياسية "بل ان كشف ملفات الفساد دفع الى حماية المفسدين بدل معاقبتهم".. وقال إن الموقف من رئيس هيئة النزاهة السابق رحيم العكيلي الذي اضطر الى الاستقالة وردة الفعل تجاه النائب صباح الساعدي الذي انتقد إرغام العكيلي على هذه الاستقالة واتهامه لرئيس الوزراء نوري المالكي بالوقوف بوجه محاسبة المفسدين جعل هؤلاء يشعرون بأمان كبير من ان يد العدالة قاصرة على النيل منهم.

وأوضح عاشور أن حجم الفساد في العراق والذي وصل الى سرقة اموال اليتامى والارامل وحقوق الناس في الحصول على الخدمات والصحة والعيش الكريم باقل مستوياته مع نشوء طبقة ثرية على حساب الفقراء، يشير الى خروج وتحد للمبادئ الاسلامية والقانونية والاخلاقية ما يمكن ان يدفع الناس الى الثورة والغضب والثأر من السراق واللصوص الذين خطفوا لقمة عيشهم في بلد بلغت اموال ثرواته مستوى لم تبلغه طيلة عمر الدولة العراقية الحديثة.

وقال "ان المتقصي للهاجس الوطني الشعبي يشعر تماما بأن جمرا يتقد تحت رماد الصمت واليأس الحالي وان المواطن العراقي لم يعد يتحدث في مجالسه سوى عن تعداد حالات الفساد فيما تغفل طبقة السياسيين والمسؤولين سماع غضب الشعب ما سيؤدي الى ثورة مفاجئة على غرار ما حدث في تونس مثلا مشيرا الى ان المفسدين رتبوا أوضاعهم ويستعدون لمغادرة العراق في اية لحظة بعد ان نقلوا اموالهم الى الخارج وتحولت الى عقارات وشركات.

وطالب عاشور بتفعيل العمل البرلماني والحكومي لكشف الفساد ووضع خطة عراقية لمكافحته وسماع المواطن "لان هناك حالة من الغليان الشعبي لا يريد المسؤولون سماع شيء عنها او معرفتها او تقصيها وبسبب ذلك يمكن ان تتفجر ثورة جياع وفقراء في اية لحظة لن يستطيع احد الوقوف بوجهها" كما قال. معروف ان نسبة الفقر في العراق التي اعلنت تقارير حكومية من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عنها تشكل ظاهرة خطرة حيث يترنح تحت خط الفقر أكثر من ٧ ملايين عراقي.. فيما قال المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هادي العربي: إن نسبة الفقر في العراق وصلت الى ٢٣٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٣٢ مليون نسمة وهي نسبة مرتفعة.

وتشير تقارير لهيئة النزاهة العراقية الى خسارة العراق ٢٥٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ بسبب الفساد المالي والاداري. يذكر ان منظمة الشفافية العالمية قد صنفت العراق العام الماضي في المرتبة الرابعة ضمن الدول الأكثر فسادا إداريا وماليا في العالم.

ودعت تجمعات شبابية عراقية الى تظاهرات في انحاء البلاد ،اليوم تحت شعار "الثورة مستمرة" للمطالبة بالتغيير وقالت هذه التجمعات وهي "الثورة العراقية الكبرى" و "ائتلاف ثورة ٢٥ شباط" وتجمع شباب الأنبار" و"ائتلاف ارحلوا" في نداء الى العراقيين تسلمت "ايلاف" نسخة منه، أمس الأول الأربعاء ان "المتآمرين على هذا البلد والمتاجرين بدماء أبنائه قد دأبوا على طرق كل باب يظنون أنهم قادرون من خلاله على إثارة مشاكل جانبية علّهم يصلون بواسطتها إلى هدفهم في تقسيم العراق وتجذير الطائفية فيه ليتسلّط المحتلون على عرش العراق وليتبوّأوا مكانة المخلّص ولكي يهنأ الذين جاؤوا به وتعاونوا معه".

واضافت ان هؤلاء يفتعلون الان "فاجعة النخيب الأليمة التي اختلط فيها الدم العراقي على اختلاف المسميات والأوصاف ويتبعونها بتصرفات مريبة لجهات حكومية تجاه بعض أهالي الأنبار في محاولة يائسة لإعطاء الجريمة بعدا طائفيا" في إشارة إلى قتل ٢٢ عراقيا في منطقة النخيب في محافظة الانبار السنية، كانوا متوجهين الى سوريا مؤخرا ومعظمهم من مواطني محافظة كربلاء الشيعية.

واضافت هذه التجمعات قائلة: إن هذه الأفعال لم تأت في هذا الوقت وبهذه الطريقة "إلا لإشغال الرأي العام عن حالة الفشل التي تعيشها الحكومة المنصبة من قبل المحتل على سدة الحكم في العراق وها هي المئة يوم الثانية قد انقضت ولم يلمس الشعب أي تغير، فالأمن من سيئ إلى أسوأ والفساد كذلك فضلاً عن الخدمات.. ناهيك عن الجوانب الصحية والبيئية والاقتصادية والبنى التحتية واوضاع المرأة والطفل وظروف المعتقلين والسجناء ومصادرة الحريات العامة والخاصة". وشددت على انه قد "بات من المسلم به عند الجميع ولاسيما عند من كان يظن في هذه الحكومة شيئا من الخير أنه لا حل لهذا الشعب إلا بالتخلص من زمر الفساد والدكتاتورية عبر ثورة عارمة تهز عروش الطغاة".

ودعت هذه التجمعات الشبابية العراقيين "من الشمال الى الجنوب إلى مواصلة التظاهرات والاستمرار في المشروع الوحدوي الذي سرنا فيه ليكون أفضل رد على من يحاول جر البلاد الى الفتن والاحتراب والتظاهر،اليوم الجمعة، تحت شعار (الثورة مستمرة) للمطالبة بحقوقنا المشروعة وخيراتنا المسلوبة فلم يعد ثمة عذر للمتخلفين عن هذه المسيرة ولم يعد من سبيل أمامنا للخلاص من هذا الجحيم سوى مواصلة الثورة الشعبية العارمة التي تتخذ من السلم سلاحا للإطاحة بالفاسدين ووسيلة لإحداث التغيير المأمول" على حد قولها.

يذكر ان محافظات العراق تشهد منذ ٢٥ شباط (فبراير) الماضي تظاهرات احتجاج تطالب بتغيير الحكومة واتخاذ اجراءات حاسمة لمكافحة الفساد والبطالة والمحاصصة في ادارة الدولة وللمطالبة بالخدمات والأمن ومعاقبة المزورين وإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء، ينظمها ناشطون وشباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

واثر ذلك، اعلن المالكي في السابع والعشرين من الشهر نفسه مهلة مئة يوم لتقييم عمل الوزراء في محاولة لامتصاص غضب الجماهير وتقديم وعود بإصلاح الاوضاع العامة في البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تم بعدها وعبر شاشات التلفزيون عقد جلسات علنية لمجلس الوزراء قدم خلالها الوزراء عروضا عن الانجازات والإخفاقات التي شهدتها وزاراتهم خلال هذه الفترة لكن هذه العروض لم تقنع الناشطين المستمرين في تظاهرات احتجاج في يوم الجمعة من كل أسبوع داعية إلى التغيير.

تظاهرات شبابية .. (ارشيف)

الحكيم يدعو إلى تطوير المنظومة الاستخبارية وحسم الوزارات الأمنية

الحكيم

□ بغداد / المدى

دعا زعيم المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم،امس الخميس، إلى تطوير المنظومة الاستخبارية لتفكيك الجماعات المسلحة قبل تنفيذ مخططاتها، فضلاً عن حسم ملف الوزارات الأمنية للارتقاء بالواقع الأمني.

وقال الحكيم في كلمة ألقاها خلال الملتقى الثقافي الأسبوعي الذي عقده في مكتبه ببغداد، وحضرته "السومرية نيوز"، إن "التداعيات الأمنية ما زالت تشكل عبئاً وضغطاً متزايداً على المواطنين، كما ما زالت الأرواح البريئة تسقط في كل يوم في هذه المحافظة أو تلك بفعل الإرهاب الأعمى"، داعيا إلى "الاهتمام بالجهد الاستخباري وتطوير المنظومة الاستخبارية لاكتشاف شبكات الإرهاب وتفكيكها قبل ارتكابها الجريمة".

وشدد الحكيم على "أهمية تحديث الخطط الأمنية ومراجعتها على الدوام وتطويرها لتكون مؤسستنا الأمنية في موقع الفعل والمبادرة وليس ردود الأفعال لما يقوم به الإرهابيون"، مطالبا بـ"ضرورة محاربة الفساد الإداري والمالي في كل مفاصل الدولة ولا سيما في المؤسسات الأمنية والذي يكون له تبعات أخطر بكثير من الفساد في المؤسسات المدنية".

كما دعا الحكيم إلى "حسم الوزارات الأمنية الشاغرة للتعاطي مع الملف الأمني من قبل شخصيات حريصة وكفوءة تتحمل المسؤولية الكاملة في إدارة هذا الملف"، معتبرا ان "إبقاء هذه الوزارات شاغرة يضر بالواقع الأمني".

وكانت قيادة عمليات بغداد أكدت، في ٢٨ آب الماضي، أن عمل المنظومة الاستخبارية لم يرتق حتى الآن إلى مستوى الطموح الأمني رغم التطور الذي طرأ عليها، وفيما أشارت إلى الحاجة لمزيد من الوقت لتحقيق ذلك الطموح، أعربت عن أملها بتحقيق قفزات نوعية في عمل منظومة الاستخبارات في وزارتي الدفاع والداخلية.

وكانت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي حملت، شهر آب الماضي، وزارتي الداخلية والدفاع وعمليات بغداد مسؤولية عمليات الاغتيال التي شهدتها العاصمة بغداد مؤخراً، داعية في الوقت نفسه إلى مراجعة خططها الأمنية وتفعيل دور المخبر السري للكشف عن المتورطين بتلك العمليات.

فيما تشكل تسمية الوزراء الأمنيين أزمة مزمنة ومستعصية بين ائتلافي العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق، إياد علاوي، ودولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الحالي، نوري المالكي، منذ تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول من العام الماضي.

وتشهد العاصمة بغداد والمحافظات العراقية بشكل يومي أعمال عنف أودت بحياة مدنيين وعسكريين ومسؤولين حكوميين، كان أعنفها في الـ١٤ أيلول الحالي، حيث قتل ٢٢ مسافرا من أهالي كربلاء والأنبار على يد مسلحين مجهولين اختطفوا حافلتهم التي كانت متوجهة إلى سوريا في قضاء النخيب، ٤٠٠ كم جنوب غرب الرمادي، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية في ظل عدم اكتمال تشكيل الحكومة المتمثل ببقاء الوزارات الأمنية شاغرة أو بإدارتها بالوكالة.